تمديد عمل لجنة تنمية الموارد بدراسة مقترحات مكافأة نهاية الخدمة وتوحيد الرواتب إلى نهاية دور الانعقاد الثاني

أسبوعان لـ «التشريعية» وشهر لـ «المالية» للانتهاء من تعديلات «أسواق المال»

متابعة وزارية لمجريات الجلسة

■ الهاشم: ياحليلهم النواب الطريجي: احترمي نفسج صفاء: انت آخر واحد يتكلم

جانب من النقاشات بين الهاشم وعدد من النواب

■ أحد النواب أبلغني بأن وزيرا هدد بعدم التعاون إذا أقرت علاوة الأولاد ولن أذكر اسمه

الزلزلة متحدثا

■ الزلزلة: على اللجنة المالية أن تقدم سببا للتأخير في التعديلات على قانون هيئة أسواق المال

■ الهرشاني: صفاء صارت مهنتها هذه الأساليب وكلامها مرفوض واحترمناها وسكتنا عنها وما تريده لن يحدث

تفسيرية».

واكد ان الحكومة تنشد التعاون مع مجلس الامة وفق ما رسمه الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وما صدر عن المحكمة الدستورية من أحكام وقرارات تفسيرية حول ضوابط السؤال البرلماني.

ووافق المجلس على طلب رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالانتهاء من إعداد تقريرها عن الاقتراح بقانون في شأن الديوان الوطني لحقوق الانسان وذلك خلال اسبوعين من تاريخه تمهيدا لإحالته الى لجنة حقوق الانسان بصفتها اللجنة المختصة لمناقشته باجتماعها.

ورفض المجلس رسالة من العضو عبد الحميد دشتي يطلب فيها إلغاء قرار المجلس المتخذ بجلسة 12 نوفمبر 2013 بإحالة جملة من الموضوعات الى لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية.

كما رفض المجلس رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية يطلب فيها إحالة تقرير اللجنة الـ11 التكميلي للتقرير (28) عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي والتقرير الـ12 التكميلي للتقرير (17) عن مشروع قانون بالموافقة على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي الى اللجنة مباشرة بعد أن تبدي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الرأي فيهما.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق في قضية الإيداعات المليونية يطلب فيها تمديد المدة للجنة للقيام بمهمتها لتكون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها كما وافق على رسالة من رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إنجاز تقاريرها عن الاقتراحات بقوانين المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة خلال اسبوعين.

كما وافق المجلس على رسالة واردة من النائب يعقوب الصانع يطلب فيها تكليف اللجنة الاسكانية البرلمانية بتقديم تقريرها عن الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (39) بتأسيس شركة كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه خلال اسبوعين من تاريخه.

ووافق المجلس ايضا على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المقدم من النائب يعقوب الصانع الى لجنة التحقيق في عقد محطة الزور الشمالية (المرحلة الأولى) للاختصاص طبقا لنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

ورفع الرئيس مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة الى غد (اليوم) لاستكمال بنود جدول أعمالها.

.. والعمر يدالي برأيه

■ فيصل الكندري: حنث بالقسم من تكلم عن الجلسة السرية والنائب اللي قال إن أحداً هدده نبي يقول منو الوزير

وعقب الجلسة، أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بان مجلس الأمة عقد اليوم جلسة سرية بناء على طلب من الحكومة وطلب من مجموعة من النواب لمناقشة موضوع الشريط، وتم التصويت على الطلب ووافق المجلس على ذلك، مبينا انه أبلغ النائب العام.

واضاف الغانم بانه في بداية الجلسة السرية اطلع سمو رئيس مجلس الوزراء أعضاء المجلس على خلفية موضوع الشريط وحيثياته وتفاصيله.

حيث تم عرض تسجيل مرئي أصلي سلم من احد أفراد الأسرة الحاكمة وكان التسجيل عبارة عن تسجيل مرئي، الصورة فيه غير واضحة ومبهمة ودون وجود أصوات واضحة يمكن سماعها او فيهما.

وزاد الغانم بانه تم عرض نتائج تقارير من جهات خارجية متخصصة تفيد بان هذا الشريط الأصلي لا يمكن استخلاص اي صوت مفهوم او واضح منه، وان رئيس مجلس الوزراء بانه تم تسلم مقاطع أخرى مرئية ومسموعة من نفس المصدر تتضمن أصوات غير واضحة مع وجود ترجمة كتابية.

وقال الغانم بان رئيس مجلس الوزراء استعرض أيضا تقارير جهات خارجية متخصصة تفيد التأكيد دون أدنى شك على أن جميع التسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو التي فحصت قد تم العبث بها، ولا تمثل نسخة حقيقة او موثوق بها للأحداث المصورة في أشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية التي تم تقديمها من قبل مصدر غير معروف والتأكيد على انه تم إزالة مقاطع من التسجيلات الصوتية.

وأكد وجود دليل يشير إلى انه تم تحرير مقاطع من التسجيلات الصوتية (الأصوات) بإزالة او إدخال مقاطع بشكل غير منتظم في التسجيلات والاستنتاج بانه أيا كان وراء تلفيق التسجيلات فقد كان الهدف من تضليل المستمع لهذه التسجيلات.

وافاد بانه بعد ذلك فتح النقاش للسادة النواب وقام سمو رئيس مجلس الوزراء اثر ذلك بالرد على الاستفسارات حيث أكد أن كل ما تم عرضه خلال الجلسة السرية سيتم تسليمه إلى النيابة اليوم.

وذكر الغانم بان المجلس ناقش طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشان موضوع الشريط تقدم به عدد من النواب وكانت نتيجة التصويت على هذا الطلب موافقة سبعة أعضاء وعدم موافقة 50 عضوا بسبب قرار النائب العام بحظر التداول في هذا الموضوع بشكل علني.

من جانبه، وجه النائب د.خليل عبدالله ابل الشكر إلى ابن الحكومة الشيخ جابر المبارك لما عرضه من حقائق حول الشريط مشيرا الى ان ما رآه هو «ابتذال» فهل مواطن يخدش مما رأيناه.

واضاف «هناك اجهزة مخصصة تتابع الموضوع، ولابد ان يقوم وزير الداخلية بدوره، خاصة وان العدد»، موجود مع كل شخص من خلال الاجهزة النقالة، وشدد على تحصين الجبهة الداخلية مستغربا من انقياد الشعب الى هذا الابتذال بكل بساطة، مؤكدا ان الحل هو تطبيق القانون على الجميع.

وقال: «الحصن الحصين هو سلطتنا القضائية، ولابد من حماية استقلاليتها، حقنا فقط في المخاصمة».

وذكر ردا على سؤال ان ما يقصده بالابتذال هو ما تم عرضه على شاشة العرض في المجلس من كلام منسوب للشريط.

اضاف «ان الاخطر في ذلك هو ان يتم تداول هذه المقاطع من خلال «عيالنا» عبر اجهزة التواصل، محذرا من استهداف مجتمعنا.

بدوره، اوضح النائب الدكتور عبدالحميد دشتي: انه لم يكن يفضل ان تقام جلسة لمناقشة موضوع الشريط، لان هناك موضوعا في بيت الحكم، وموضوعا في النيابة العامة.

وقال دشتي: ان رئيس الوزراء لا يلام كونه احد ابناء الاسرة الذين كلفوا من قبل سمو الامير لمتابعة «الشريط»، ولكن الحمد لله عقدت الجلسة، والنواب هم المناط بهم ان يحكموا بعدما اطلعوا على الشريط، متسائلا: هل هناك متهم، هل جريمة هناك، هل تبرئ ساحة البعض، ويتهم البعض.

وذكر دشتي: كلنا اجمعنا ان ما رأيناه «خرطي» لا تشغلوا الشعب الكويتي، بهذا الشريط ، إلا ان : الشريط يؤكد تآمر البعض واصراره على حرق الكويت واشعالها، واثارة الفتن بين كل مكونات الشعب، هناك سيناريو يرسم، والمستقبل سوف يثبت ما تنبأت به وهو ان ما تنتهي اليه النيابة العامة سيساق الى القضاء من كان وراء هذه «الفبركة» لانها «خرطي».

واكد دشتي ما عرض لا يرتقي الى ان نفعل بمجتمعنا ونطلطن على شريط كنا نتمنى ان يؤود من اليوم الاول، وهناك اجراءات بعدما اصبح الموضوع في حوزة رئيس الوزراء بعدما كان في بيت الحكم.

متوقعا من رئيس الوزراء ان يتحرك وفقا للقانون وتتمنى من اسرة الحكم ان تعيد ترتيب امورها لا ان تترك جهالها ان يحركوا الكويت، وهو امر منوط بالاسرة، وبين دشتي ان هناك اقتراحا قدم بتشكيل لجنة تحقيق بخصوص الشريط وسقط الاقتراح.

كل المواطنين لا يقبلون بغير أسرة الصباح في الحكم ورئاسة الوزراء

العازمي: الصراع الدائر في البلاد على النفوذ والأموال ولا يمكن السكوت عنه

حمدان العازمي خلال الجلسة

أكد النائب حمدان العازمي ان الصراع الدائر في البلاد هو صراع على الحكم والاموال ولا يمكن السكوت عنه قالشعب مل مما يحصل الان داعيا ابناء الاسرة والسلطة الى حل خلافاتهم لانها اوقفت البلد والشعب قد سئم منها ومن النواب الذين يتم توجيههم من قبل ابناء الاسرة والمتنفذين.

وقال العازمي في تصريح صحفي عقب جلسة يوم امس «لاتقبل بتاتا اللي حاصل بالبلد الان بالنسبة لقضية الشريط وكذلك الاموال واعتقد كل مواطن كويتي لا يقبل بغير اسرة الصباح سواء بالحكم او برئاسة الوزراء».

واوضح العازمي ان المشكلة الحاصلة الان بالبلد هي مشكلة بين ابناء الاسرة وايضا الكثير من النواب مشاركين بها «ونحن لا نقول فقط ابناء الاسرة ولكن نقول ايضا النواب الكل محسوب على طرف ولابد ان نتحدث بكل صراحة وشفافية».

وبين العازمي ان مشكلة البلد ابناء الاسرة والنواب والكل محسوب على طرف اللي محسوب على ناصر المحمد واللي محسوب على أحمد الفهد واللي محسوب على ناصر صباح الاحمد وايضا اللي محسوب على جابر المبارك وايضا اللي محسوب على التجار.

وتابع العازمي الكل مقتنع ويدري ان مشكلة البلد هم ابناء الاسرة والكثير من النواب لافتا الى انه لا يوجد نائب الشعب الكويتي لا يعلم محسوب على اي شيخ .

وشدد العازمي على ان الصراع الحاصل هو صراع حكم وصراع على الاموال والشعب لا علاقة له بما يحصل متمنيا ان تحل هذه الامور ومواجهتها «إلى متى نسكت والى متى الكل يدافع عن شيخ او تاجر او متنفذ».

جانب من الجلسة